



OCTOBER UNIVERSITY  
FOR MODERN SCIENCES AND ARTS  
جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب



# التحليل المالي للمشروعات الصغيرة



كتيب عن :

التحليل المالي للمشروعات الصغيرة

كلية علوم الادارة

جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب MSA

٢٠٢٢

## تقديم

- تتسم الخدمات التي تقدمها كلية علوم الإدارة جامعه أكتوبر للعلوم الحديثه والآداب على اختلاف أشكالها وتنوع مجالاتها بالجودة وفقاً للمعايير القومية في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ومن هذا المنطق يسعدنا تقديم هذا الكتيب والذي يتناول التحليل المالي واهميته خاصة في المشروعات الصغيرة كخدمة مجتمعية تسهم في رفع الوعي في مجال المحاسبه والتمويل وذلك للاطراف المهمة .
- وقامت باعداد هذا الكتيب دكتورة مروة ربيع محمد المدرس بكلية علوم الادارة – جامعة أكتوبر للعلوم الحديثه والاداب ( MSA ) .

ونرجوا أن يجد القارئ في هذا الكتيب ما يفيد لاتخاذ القرارات المالية لمشروعه مما يرفع من كفاءة اداء المشروع .

مع أطيب تمنياتنا بالتوفيق ،،

عميد الكلية  
أ.د. السيد ناجي

ديسمبر ٢٠٢٢

## جدول المحتويات

رقم الصفحة	
٤	١. مفهوم التحليل المالي
٥	٢. أنواع التحليل المالي
٥	٣. مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
٦	٤. مستخدمين المعلومات التي يوفرها التحليل المالي
٦	٥. أهداف التحليل المالي
٧	٦. التعريف بالقوائم المالية
١١	٧. تحليل القوائم المالية
١١	• التحليل المقارن لقائمة المركز المالي
١٣	• التحليل المقارن لقوائم الدخل
١٦	• تحليل النسب المالية



## مفهوم المشروعات الصغيرة في مصر

يعرف قانون المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المشروعات الصغيرة على أنها كل شركة أو منشأة يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه تمارس نشاطا انتاجيا أو اقتصاديا ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا.

### ١. مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدًا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار ، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

- ١- التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure) المتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .
- ٢- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .
- ٣- الاتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .
- ٤- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ، كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .

## ٢. انواع التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

### ١. التحليل الإئتماني (Credit Analysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين) ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

### ٢. التحليل الإستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات ، وأسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها . ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات .

## ٣. مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :

١. مصادر معلومات داخلية

٢. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative .

### ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :

١. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
٢. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
٣. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
٤. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسة .
٥. الصحف والمجالات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .
٦. المكاتب الإستشارية .

### **٤. مستخدمين المعلومات التي يوفرها التحليل المالي**

للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي :

١. المستثمرون
٢. إدارة المؤسسة نفسها
٣. سمسرة الأوراق المالية
٤. الدائنون
٥. العاملون
٦. المصالح الحكومية
٧. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لإختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها .

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة

### **٥. أهداف التحليل المالي (Objectives Of Financial Analysis)**

بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام ، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

١. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
٢. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقتراض
٣. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
٤. الحكم على مدى كفاءة الإدارة
٥. تعرف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
٦. تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة
٧. الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم
٨. معرفة وضع الشركة في قطاعها

## ٦. التعريف بالقوائم المالية (Financial Statements)

إنَّ المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية ، إلا أن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية :

١. موضوعيتها ، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية
٢. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها

### أولاً : قائمة الدخل (Income Statement)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

□ مثال على قائمة الدخل



بالجنيه	
٤٢٠٠	المبيعات
(٢٨٠٠)	تكلفة المبيعات
١٤٠٠	مجمل ربح العمليات
(٩٥٠)	المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع
(١٠٠)	الاهلاك
٣٥٠	صافي ربح العمليات
(٥٠)	فائدة مدفوعة
٣٠٠	صافي ربح العمليات بعد الفائدة
	إيرادات أخرى :
١٠	* فائدة مقبوضة
١٥	* أرباح أسهم
١٠	* ربح بيع اصول
٣٥	
(٢٥)	مصروفات أخرى
٣٢٠	صافي الربح قبل الضريبة
(١٦٠)	ضريبة (٥٠٪)
١٦٠	صافي الربح بعد الضريبة

### ثانياً : قائمة المركز المالي (Balance Sheet)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها ، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما :

- أ - الجانب الأيمن : ويمثل الاصول ، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل
- ب- الجانب الأيسر : ويمثل الالتزامات وحقوق المساهمين ، وهو يبيّن الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل اصولها المختلفة .

مثال لشركة ( )

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/.....

الالتزامات وحقوق المساهمين	جزئي	كلي	الأصول	جزئي	كلي
<u>التزامات متداولة</u>			<u>الأصول المتداولة</u>		
دائنون	X X		نقدية	X X	
أوراق دفع	X X		مدينون (صافي)	X X	
قروض قصيرة الأجل	X X		مخزون	X X	
مجموع الالتزامات المتداولة		X X X	مجموع الأصول المتداولة		X X X
<u>التزامات طويلة الأجل</u>			<u>الأصول الثابتة</u>		
قروض طويلة الأجل	X X		أراضي		
سندات طويلة الأجل	X X		مباني		
مجموع الالتزامات طويلة الأجل		X X X	معدات وآلات		
			مجموع الأصول الثابتة		X X X
			يطرح : مجمع الإهلاك	X X	
			صافي الأصول الثابتة		X X X
مجموع الالتزامات		X X X			
<u>حقوق الملكية</u>			<u>أصول غير ملموسة</u>		
رأس المال من الأسهم العادية	X X		شهرة (صافي)		
احتياطيات	X X		علامات تجارية (صافي)		
أرباح محتجزة	X X		مجموع الأصول غير الملموسة		X X X
مجموع حقوق المساهمين		X X X			
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		<u>X X X</u>	مجموع الأصول		<u>X X X</u>

## ٧. تحليل القوائم المالية

### أولاً : التحليل المقارن لقائمة المركز المالي

يتحقق التحليل المقارن من وضع قوائم المركز المالي أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض ، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند ، على مدى السنوات .

#### ← مقارنة قائمة المركز المالي للمؤسسة

تنعكس الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطها في قائمة المركز المالي عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودها ، وبإمكان المحلل ملاحظة هذه التغيرات من خلال المقارنة بين قائمتي مركز مالي متتاليتين أو بين عدة قوائم .

#### أ - المقارنة بين قائمتي مركز مالي متتاليتين

بالإمكان المقارنة بين قائمتي مركز مالي متتاليتين مرتبتين ترتيباً عمودياً بنفس التسلسل (كما هو موضح في المثال التالي) وذلك لتحقيق ما يلي :

- ١- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها
- ٢- تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من بنود القائمة للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير.
- ٣- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمي قد لا يعبر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل .

#### قائمة المركز المالي المقارنة

النسبة المئوية للتغير	التغير + (-)	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٣٣ %	٢	٨	٦	نقديه و ما في حكمها
١٩ %	٥	٣١	٢٦	مدينون
٢٧ %	٧	٣٣	٢٦	بضاعة
٢٤ %	١٤	٧٢	٥٨	مجموع الاصول المتداولة
١٢ %	٦	٥٨	٥٢	الاصول الثابتة
١٨ %	٢٠	١٣٠	١١٠	المجموع
٦٥ %	٢٠	٥١	٣١	التزامات قصيرة الأجل
(٢٩ %)	(٦)	١٥	٢١	التزامات طويلة الأجل
١٠ %	٦	٦٤	٥٨	حقوق ملكية
١٨ %	٢٠	١٣٠	١١٠	المجموع



عند التحليل المقارن ، لا بدّ من ملاحظة ما يلي :

- ١- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس ، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس ، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى .
- ٢- عندما يكون للبند وجود في سنة الأساس ، ولا يوجد مقابله في السنة الثانية ، فإن النقص الحاصل هو ١٠٠٪ .

**ب- المقارنة بين عدة قوائم**

إذا توافرت للمحلل قوائم مركز مالي لعدة سنوات ، يستطيع ترتيبها بالشكل الظاهر في المثال التالي ، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات .

**قوائم مركز المالي مقارنة**

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
١٦	١٢	١٠	٨	٦	التقديرة وما فى حكمها
٦٢	٥٢	٤٢	٣٦	٢٨	مدينون
٦٦	٥٢	٣٨	٣٠	٢٤	بضاعة
١٤٤	١١٦	٩٠	٧٤	٥٨	مجموع الاصول المتداولة
١١٦	١٠٤	٩٠	٨٤	٦٠	الاصول الثابتة / صافي
٢٦٠	٢٢٠	١٨٠	١٥٨	١١٨	مجموع الاصول
٤٦	٣٤	٢٠	١٤	١٠	دائنون
٣٤	٢٨	٢٦	٢٤	١٦	مستحقات
٨٠	٦٢	٤٦	٣٨	٢٦	مجموع الالتزامات المتداولة
٢٦	٢٠	١٢	٦	٨	ديون طويلة الأجل
٢٦	٢٢	١٦	١٤	١٠	مستحقات عاملين
١٣٢	١٠٤	٧٤	٥٨	٤٤	إجمالي الالتزامات
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٥٢	رأس المال المدفوع
٦٦	٥٤	٤٤	٣٨	٢٢	أرباح محتجزة
١٢٨	١١٦	١٠٦	١٠٠	٧٤	إجمالي حقوق المساهمين
٢٦٠	٢٢٠	١٨٠	١٥٨	١١٨	مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين

**ثانياً : التحليل المقارن لقوائم الدخل**

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة لقوائم المركز المالي :

#### أ - المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بنفس التسلسل ( كما يبين المثال اللاحق ) لتحقيق ما يلي :

- ١ - المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها
- ٢ - تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير
- ٣ - تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمي قد لا يُعبر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل

#### قائمة الدخل

الأهمية النسبية للتغير	كمية التغير	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٢٠ %	٥٠	٣٠٠	٢٥٠	صافي المبيعات
١٥ %	٢٤	(١٨٤)	(١٦٠)	تكلفة المبيعات
٢٩ %	٢٦	١١٦	٩٠	مجمّل الربح
١٧ %	٦	(٤١)	(٣٥)	مصروفات بيع وتوزيع
صفر	-	(١٠)	(١٠)	اهلاكات
٤٤ %	٢٠	٦٥	٤٥	صافي الربح قبل الضريبة
٤٣ %	١٠	٣٣	٢٣	ضريبة
٤٥ %	١٠	٣٢	٢٢	صافي الربح

#### ب - المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات

تتم المقارنة بين قوائم الدخل لنفس المؤسسة لعدة سنوات من أجل تعرّف الإتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن ، ويبين المثال التالي قائمة دخل مقارنة لعدة سنوات ، ويلاحظ ما يلي :

- ١ - اتخذت المبيعات اتجاهاً تصاعدياً

- ٢- اتخذت الأرباح اتجاهًا صاعداً أيضاً
- ٣- نمت المصروفات بنسبة أقل من نسبة نمو المبيعات مما يدل على كفاية الرقابة على المصروفات

### قائمة دخل مقارنة بالأرقام

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٦٠٠	٥٠	٤٢٠	٣٦٠	٢٨٠	صافي المبيعات
(٣٨٤)	(٣٢٦)	(٢٦٤)	(٢١٦)	(١٦٢)	تكلفة المبيعات
٢١٦	١٧٤	١٥٦	١٤٤	١١٨	مجمول الربح
(٤٨)	(٤٢)	(٤٦)	(٤٨)	(٣٦)	مصروفات البيع
(٣٠)	(٢٤)	(٢٢)	(٢٠)	(١٦)	مصروفات إدارية وعمومية
(٢٢)	(٢٠)	(١٨)	(١٦)	(١٢)	اهلاك
١٠٠	٨٦	٨٦	٨٤	٦٤	إجمالي المصروفات
١١٦	٨٨	٧٠	٦٠	٥٤	الربح قبل الفائدة والضريبة
(٢)	(٢)	(٢)	(٢)	(٢)	فوائد مدفوعة
٢	٢	٢	٢	٢	إيرادات أخرى
١١٦	٨٨	٧٠	٦٠	٥٤	الربح قبل الضريبة
(٥٦)	(٤٢)	(٣٤)	(٢٨)	(٢٦)	ضريبة
٦٠	٤٦	٣٦	٣٢	٢٨	صافي الربح

### ج - قائمة دخل مقارنة بالنسب (Common Size Income Statement)

وبدلاً من أن تتم المقارنة بين الأرقام المطلقة لقوائم الدخل ، تتم المقارنة في هذه الحالة بين نسب مئوية ممثلة لكل بند من بنودها ، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات .

والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحليل قائمة الدخل تحليلاً عمودياً ، على أن تمثل المبيعات ١٠٠ ٪ ، إذ ينسب كل بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات ، وبعد إنجاز هذا التحليل تتم المقارنة بين النسب المستخرجة .

وتمكن هذه المقارنة المحلل من التعرف على كفاية الأداء عند مستويات مختلفة من المبيعات ، كما تمكنه من تعرف الإتجاه الذي تتخذه مختلف البنود والتغيرات التي قد تطرأ عليها .

### قائمة دخل مقارنة بالنسب

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	صافي المبيعات
٪ ٦٤	٪ ٦٥	٪ ٦٣	٪ ٦٠	٪ ٥٨	تكلفة المبيعات
%٣٦	%٣٥	%٣٧	%٤٠	%٤٢	مجمّل الربح
٪ ٨	٪ ٨	٪ ١١	٪ ١٣	٪ ١٣	مصروفات البيع
٪ ٥	٪ ٥	٪ ٥	٪ ٦	٪ ٦	مصروفات إدارية وعمومية
٪ ٤	٪ ٤	٪ ٤	٪ ٤	٪ ٤	مصروف الإهلاك
%١٧	%١٧	%٢٠	%٢٣	%٢٣	إجمالي المصروفات
%١٩	%١٨	%١٧	%١٧	%١٩	الربح قبل الفوائد والضرائب
%٠,٣	%٠,٤	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٧	فوائد مدفوعة
%٠,٣	%٠,٤	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٧	إيرادات أخرى
%١٩	%١٨	%١٧	%١٧	%١٩	الربح قبل الضريبة
%٩	%٨	%٨	%٨	%٩	ضريبة الدخل
%١٠	%١٠	%١٠	%٩	%١٠	صافي الربح



### ثالثاً: تحليل النسب المالية (Ratios Analysis)

يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي :

#### نسب الربحية ( Profitability Ratios )

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

أ - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح ، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :

$$1 - \text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

$$2 - \text{نسبة ربح التشغيل} = \frac{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

وتستخدم النسبتان أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج ، أو هبوط حجم المبيعات .

ب - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل اصولها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .  
وتضم هذه المجموعة نسباً مالية مثل :

$$\leftarrow \text{العائد على الاصول ROA} = \frac{\text{ربح التشغيل (EBIT)}}{\text{معدل مجموع الاصول}}$$

معدل مجموع الاصول

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الإستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية :

$$\text{ROI} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل مجموع الاصول}}$$

معدل مجموع الاصول

يقصد بالمعدل ما يلي :-

$$\frac{\text{مجموع البند في بداية السنة} + \text{مجموع البند في نهاية السنة}}{2}$$

حيث ض = معدل ضريبة الدخل

◀ العائد على حقوق المساهمين (ROE)

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل صافي حقوق المساهمين}}$$

◀ القوة الإيرادية (Earning Power)

ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر ، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الاصول (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالية .

$$EP = \text{نسبة ربح التشغيل} \times \text{معدل دوران الاصول}$$

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار ROI فإنها تحدد بالمعادلة التالية :

$$EP = \text{حافة الربح بعد الضريبة} \times \text{معدل دوران الاصول}$$

نسب السيولة Liquidity Ratios

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

وتشمل هذه النسب ما يلي :

◀ نسب التداول ( Current Ratio )

$$= \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

◀ نسب السيولة السريعة ( Quick –Acid Ratio )

$$= \frac{\text{الاصول المتداولة - المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

◀ نسبة النقدية ( Cash Ratio )

$$= \frac{\text{النقدية و ما في حكمها}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

### نسب الأداء أو نسب النشاط (Performance of Activity Ratios)

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الاصول والالتزامات ، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الاصول ومن ثم مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الاصول .

ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين هما :

أ - نسب أو معدلات دوران الاصول والالتزامات المتداولة ، وتشمل ما يلي :

#### ← معدل دوران حسابات العملاء ( Accounts Receivable Turnover )

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد المدينين}}$$

معدل رصيد المدينين

#### ← متوسط فترة التحصيل ( Average Collection Period )

$$= \frac{365}{\text{معدل دوران حسابات العملاء}}$$

معدل دوران حسابات العملاء

ويقاس هذا المعدلان كفاءة إدارة الإئتمان ومدى فاعلية سياسات الإئتمان والتحصيل ، وكلما زاد معدل دوران حسابات العملاء أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس .

#### ← معدل دوران المخزون ( Inventory Turnover )

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد المخزون}}$$

معدل رصيد المخزون

#### ← متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون

$$= \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

معدل دوران المخزون

ويقاس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون ، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

◀ معدل دوران حسابات الموردين ( Accounts Payable Turnover )

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد حسابات الموردين}}$$

أو =  $\frac{\text{المشتريات}}{\text{معدل رصيد حسابات الموردين}}$

$$= \frac{\text{المشتريات}}{\text{معدل رصيد حسابات الموردين}}$$

معدل رصيد حسابات الموردين

◀ متوسط فترة الإئتمان

$$= \frac{360}{\text{معدل دوران حسابات الموردين}}$$

معدل دوران حسابات الموردين

ويقاس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران حسابات الموردين زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفف من ضغوطات السيولة .

◀ معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد صافي رأس المال العامل}}$$

معدل رصيد صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح .

ب – نسب أو معدلات دوران الاصول طويلة الأجل

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال اصولها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس .

ومن أهم هذه المعدلات :

◀ معدلات دوران الاصول ( Total Assets Turnover )

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل مجموع الاصول}}$$

معدل مجموع الاصول



◀ معدل دوران الاصول العاملة ( Working Assets Turnover )

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول - الاصول غير العاملة}} =$$

◀ معدل دوران الاصول الملموسة ( Tangible Assets Turnover )

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول - الاصول غير الملموسة}} =$$

نسب هيكل رأس المال ( Capital Structure Ratios )

تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة ( Solvency Ratio ) كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي ( Financial Leverage Risk ) ، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي :

◀ نسبة الديون / الاصول ( Debt -Assets Ratio )

$$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الاصول}} =$$

◀ نسبة الالتزامات طويلة الأجل / الالتزامات طويلة الأجل + حقوق الملكية

وكما ارتفعت هذه النسب تزداد المخاطرة والعكس بالعكس .

ومع أنه من الصعب تحديد معايير للنسب السابقة إذ تختلف هذه النسب حسب حجم وطبيعة نشاط المنشأة ، إلا أن المتعارف عليه أن لا تزيد النسبة الأولى عن ٥٠ ٪ و النسب الثانية عن ١٠٠ ٪ ، وكما ارتفعت النسبتان السابقتان تزداد مخاطر الرفع المالي والعكس بالعكس ، ويتم تقييم نجاح إدارة المنشأة عادةً بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا المناجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من جهة أخرى .

← **نسبة تغطية الفوائد ( Times Interest Earned )**

$$= \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ( EBIT )}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

← **نسب خدمة الديون ( Debt – Service Ratio )**

$$= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{الفوائد المدفوعة + القسط المستحق خلال العام من الالتزامات طويلة الأجل}}$$

← **فترة استرداد القرض**

$$= \frac{\text{النقدية وما يعادلها – الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح}}{\text{قيمة القرض}}$$

← **نسبة التغطية الشاملة ( Full Coverage Ratio )**

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة والفوائد (EBIT) + الإهلاكات + الإيجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة + أقساط القروض مستحقة السداد + الدفعات الإيجارية}}$$

١ – ض

**نسب السوق ( Market Ratios )**

تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، وتضم هذه المجموعة من النسب ما يلي :

← **ربحية السهم ( Earnings Per Share ) (EPS)**

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

نشير هنا إلى أن المعادلة أعلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السهم الأساسي (Primary EPS) وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً (Simple) أي عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات ، أما إذا كان هيكل رأس المال مركباً (Complex) أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية فحينئذٍ يتطلب الأمر احتساب ما يعرف بعائد

السهم المخفض (Fully Diluted EPS) وذلك من خلال معادلة تأخذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية .

◀ نصيب السهم من التوزيعات (DPS) Dividends Per Share

$$= \frac{\text{التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

◀ نسبة توزيع الأرباح (Dividends Payout Ratios)

$$= \frac{\text{توزيعات السهم العادي}}{\text{عائد السهم العادي}} = \frac{\text{DPS}}{\text{EPS}}$$

◀ نسبة احتجاز الأرباح (Retention Ratio)

$$= 1 - \text{DPS}$$

◀ العائد على السهم من التوزيعات (YPR) Yield Per Share

$$= \frac{\text{توزيعات السهم العادي (DPS)}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار أما ببيع السهم أو الإحتفاظ به .

◀ معدل الرسملة (CR) Capitalization Rate

$$= \frac{\text{عائد السهم العادي EPS}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

◀ مضاعف السعر السوقي للسهم (PER) Price Earnings Ratio

$$= \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{عائد السهم العادي EPS}}$$

← القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share)

= مجموع حقوق المساهمين العاديين

عدد الأسهم العادية

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً مشجعاً على الإستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً ، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمة الإسمية (Par Value) فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها .